

عن ذكر العنصرين الاخرين وتمثل له بالاستئلة المذكورة ونحوها الثالث
اقتدار المتر على جعل لام التعريف في الحمد للاستغراق او الجنس واللعهد
بمعنى تعين ذلك وليس كذلك لانه قد جوز بعضهم جعلها للكمال ولعل
المراد ما حكاه الكفاي عن بعضهم من جعلها للتعظيم والتكثير ويدينه في
الجلال السيوطي فيه بانه ان اراد الاستغراق وبعبارة اخرى فيه والاظهار
فذلك في اقسام الالام لكن لا يخفى على من جعلها للكمال قريب من جعلها
للحمد على الوجه السابق فيه **والله اعلم بالمعاني الثلاثة** تحمل لام التعريف
للجنس لا يحتاج جعلها للاخرين اي قرينة كما يعلم مما يأتي ولو يوجد هنا
قرينة ظاهرة عليها وينبغي وجودها لجعلها كما لا يحتاج في جعلها له اي
قرينة اولى من جعلها لغيره من ان الجملة على تقدير جعلها للجنس البلغي
اقادة المقصود وهو اختصاص جميع المحامد بالله سبحانه على تقدير جعلها
للاستغراق لان افادته على الاول باللام بخلافه على الثاني كما ستر
تتم كاشا في السبيل لا على تقدير جعلها للحمد بل على خلافه او البلغ
منها في ذلك على تقدير جعلها للجنس كما لا يخفى بقصد من هذا قوله خلاص
المقصود من اثبات بعض المحامد لغير الله بخلافها على تقدير جعلها للجنس
وكما يقال للام التعريف للجنس اي الحقة المطلقة والصفة المطلقة
والله اعلم بالمعاني المتعددة بالاطلاق عن التعميد بكونها في ضمن افراد الالام
بما على ان معنى الجنس والحقيقة والطبيعة والماهية واحد وان اختلفت
العبارة فقد اختلفت الالام وهو ما به الشيء هو اي الامر الذي يسببه
الشيء ذلك الشيء كما يجوز ان الناطق بالنسبة للانسان فانه امر بسببه الانسان
انسان فالبا للمسيبية وينتشر في التغيير اتحاد السبب والمسبب لضيق الالام
والغير

لها

بعضه

University

الضمير المنفصل للشيء وحسب العلة الناعلة اذ هو امر به الشيء موجود
لا ذلك الشيء والعرضي اذ هو امر به الشيء فهو كذلك الامر لا ذلك الشيء
ايضا حكمه بالنسبة الى الانسان فانه امر به الانسان ضاحك **وتحمل**
القول في معنى كونها اي لام التعريف للاستغراق وكونها للجنس
الوجه الحمد الكتب **المطلقات** لا المختصات التي ستأخذ هذه المقدمة
المقصود منه على ما قاله المحققون ان لام التعريف هي الموسومة
لتعريف معنى مدخولها السمي الذي هو على التحقيق الاي الحقة
المعينة في الذهن من غير ملاحظة تعيينها فيه اي الإشارة اليه
المصحوب له قبل مدخولها فيكون التعيين بعد مدخولها لا قبله
كان قبل مدخولها صاحبا اذ الكلام في العالم بالوضع والتعريف خاصة
معينة من سماء فالموسومة لتعريف المسمى المذكور هي التي للجنس لان
فان قرينة على قصد المسمى في ضمن جميع افراد خصصت بانها **الشيء**
للاستغراق الحقيقي كما في قوله تعالى وخلق الانسان صنعنا او الغرضي
كما في قوله جمع الامر الصاعنة اي صاعنة بلده او الالام كما في قوله
انت الرجل وتسمى هذه لام الكمال ونظرها معنى التي للاستغراق كل
خاصة اليه نكرة او في ضمن بعض منها غير معين خصصت بانها
التي للحمد الذي كما في قوله ادخل السوق حيث لا عهد خارجا
ونظر مدخولها النكرة في الاثبات وان لم يتم قرينة على ذلك خصصت
بانها التي للحقيقة والطبيعة والماهية المطلقة وتعرف اليها التي
للجنس عند الاطلاق ومن ثم اطلقوا المصنف من متالفة التي للاستغراق
سواء بظاهرة الاخرة ونظر مدخولها علم الجنس الاي والموسومة لتعريف

فاستدرك ان الزيادة من المسمى
وعلم الجنس ان اسم الجنس وضع للمعنى
منه في ايراد الالام الطبيعية باعتبار
الطبيعة باعتبار الجنس وخصائصها
الطبيعية باعتبار الجنس وخصائصها
فان لم يكن على الطبيعة باعتبارها
اسم الجنس باعتبارها باعتبارها
علم الجنس باعتبارها باعتبارها
الالام الطبيعية باعتبارها باعتبارها
تعتبر باعتبارها باعتبارها باعتبارها
على كذا فيكون المطلق الاثر
لانها تستعمل في ايراد الالام
الاطلاق اسما على كل فرد من
الاطلاق المطلق في غير ما وضع له
اذ هو موضوع نفس الطبيعة
دون الالام وهو سبب الالام